الغش بامتحانات حماة يطيح بمدير تربيتها ومساعديه

حماة- محمد أحمد خبازي

أطاح الغش بالامتحانات العامة في حماة وخصوصاً الثانوية العامة منها، بمدير تربية حماة ومساعديه، بعد أن كلف وزير التربية لجنة وزارية للتحقيق بأسوأ امتحانات شهدتها سورية، وبلغت فيها نسبة الغش ما فاق كل النسب المعروفة- وقد أشرنا في الوطن إلى ذلك عدة مرات خلال تغطيتنا للامتحانات- وما تجاوز الحد الأعظمي!!.

فقد أصدر وزير التربية القرار رقم ٩٤٢/١٧٤٣ تاريخ ٢٠١٦/٧/١٩، المتضمن إنهاء العمل بالقرار رقم ٩٤٣/٦٠١ تاريخ ٢٠١٢/١/١٤ المتضمن إسناد وظيفة مدير التربية في حماة للسيد محمد نجيب نابلسي، ويعاد إلى عمله الأصلي.

والقرار ٩٤٣/١٧٤٤ المتضمن تكليف السيد يحيى عبد الغني المنجد العامل من الفئة الأولى بوظيفة مدرس في مديرية تربية حماة، بتسيير أمور المديرية ريثما يتم تعيين مدير لها.

كما أصدر الوزير قرارات مماثلة بإنهاء تكليف مديري التربية المساعدين لشؤون التعليم الأساسي والطلائع، وتكليف عبد الناصر الإبراهيم رئيس دائرة التعليم الأساسي، بتسيير شؤون هذا القطاع.

ولشؤون التعليم الثانوي رحال أحمد درداري وتكليف عبد القادر فرزات رئيس دائرة التعليم الثانوي بتسيير أمور الأعمال.

ولشؤون التعليم المهني والتقني مشير محفوض محفوض، وتكليف سامي علي خليل رئيس دائرة التعليم المهني والتقني بتسيير شؤون هذا القطاع أيضاً.

وقد كان وزير التربية، أكد في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم السبت ٣ الجاري، بعد إصدار نتائج الثانوية العامة، صحة ما قلناه عن امتحانات حماة التي كنا نتابعها ميدانياً ونرى العجب العجاب من أساليب الغش وفنونه وتسهيله، ونشير إليه حينها وتنكره الجهات المحلية في المحافظة كالعادة، أو تعده تشهيراً بها منطلقاً من مصالح شخصية!!.

فقد توعد الوزير هزوان الوز- كما نقلت عنه وسائل الإعلام العامة والخاصة- (بعض مسؤولي تربية حماة وخاصة مسؤولي المراكز الامتحانية في ريفها بالحساب العسير لكون هذه المراكز رفعت من نسبة حالة أعداد الغش لهذا العام بعدما كان انخفض من ١٣٢٠٧ حالات تشابه وغش للعام ٢٠١٤ إلى ٣٧٤٨ حالة للعام ٢٠١٥ في المراكز كافة، حيث كانت المشكلة في درعا لتنتقل الآن إلى ريف حماة حيث وصلت في هذه المحافظة وحدها إلى ٣٤٨٨ لهذه الدورة جلها في مادة اللغة العربية وكانت في الدورة الامتحانية الأولى وصلت إلى ٥٣٥٣ حالة غش وهو الرقم الأكبر في حالات الغش، قائلاً: إن الوزارة تحمّل المسؤولية لمديرية تربية حماة بعد حصول ٣ آلاف حالة تشابه في الأوراق الامتحانية وأنها ستجري اجتماعاً فورياً مع كوادر المديرية للوقوف على هذه الحالة.

وبيّن الوز أن الوزارة اعتمدت العقوبة المتوسطة للطلبة في المراكز المذكورة وهي علامة الصفر في المقررات التي حصل فيها حالة تشابه، كاشفاً أن أبرز حالات الغش كانت في موضوع التعبير وإعراب الخطأ حيث تشابه الخطأ في إعراب بعض الكلمات في هذه المراكز المتوضعة في الريف الحموي والذي تركز في مراكز الطلبة الأحرار).

وقد أشاعت قرارات السيد الوزير ارتياحاً عاماً في حماة.

السكيف لـ«الوطن»: فرصة للعاملين المتهربين من الخدمة بالاحتفاظ بحقوقهم.. الكزبري: جاء لمصلحة العامل

قانون يمنح لرئيس مجلس الوزراء إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل إذا التحق بالخدمة الإلزامية أو الاحتياطية خلال ٣٠ يوماً

محمد منار حميجو

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ١٤ المتضمن جواز إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل لدى الجهات العامة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الدفاع والوزير المختص إذا التحق بخدمة العلم «الإلزامية أو الاحتياطية» خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه الصك المتضمن إنهاء خدماته أو في حال تسوية وضعه التجنيدي بموجب أوامر صادرة عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة.

ونص القانون على أنه يمنح العامل الدائم إجازة خاصة بلا أجر اعتباراً من تاريخ التحاقه بخدمة العلم الإلزامية وحتى تاريخ انتهائها في حين يمنح العامل الدائم أو العامل المؤقت إجازة بكامل الأجر اعتباراً من تاريخ التحاقه بخدمة العلم الاحتياطية وحتى تاريخ انتهائها.

واعتبر القانون أن فترة انقطاع العامل بين تاريخ إنهاء خدمته وتاريخ التحاقه بخدمة العلم أو تسوية وضعه التجنيدي إجازة خاصة بلا أجر ولا تدخل في حساب الخدمة الفعلية وفي قدمه المؤهل للترفيع أو في حساب المعاش.

كما منح القانون العامل الذي التحق بخدمة العلم وفق أحكامه كل الحقوق والمزايا المقررة لأمثاله ممن يؤدون خدمة العلم.

وأكد القانون أن أحكامه تطبق على كل حالات إنهاء الخدمة الصادرة قبل تاريخ صدوره استنادا إلى أحكام المادة ٧٤ من قانون خدمة العلم رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٧ وتعديلاته والتي نصت أنه تحفظ الجهات العامة والقطاع المشترك للمجندين والاحتياطيين بوظائفهم وأعمالهم وترقياتهم خلال مدة دعوتهم إلى خدمة العلم ويعودون إلى وظائفهم وأعمالهم عند تسريحهم شريطة مراجعة الجهة التي كانوا يعملون فيها خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً ويستثنى من ذلك المتعاقدون.

بدوره اعتبر نقيب محامي سورية ورئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في مجلس الشعب نزار السكيف أن هذا القانون فرصة للعامل الذي تهرب عن أداء واجبه الوطني سواء للخدمة الإلزامية أم الاحتياطية بأن يحتفظ بحق عودته إلى عمله عندما يلتحق بخدمة العلم.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال السكيف: إنه في حال نكل العامل ولم يستثمر هذه الفرصة فإنه من حق الدولة من باب أولى أن تحرمه من حقوقه ضارباً مثلاً أن الدولة مثل الأم التي تحضن شبابها فهي تعاقب وتمنح.

وأكد السكيف أن هذا القانون مكرمة وفرصة لكل عامل تخلف عن خدمة العلم أن يعود ويستثمرها لكي يعود إلى عمله مشدداً على ضرورة أن يحترم العاملون حقوقهم.

من جهته قال رئيس لجنة الدستور في مجلس الشعب أحمد الكزبري إن هذا القانون جاء لمصلحة العامل موضحاً أنه أجاز لرئيس الحكومة طي قرار فصل العامل الذي دعي إلى خدمة العلم سواء الإلزامية أم الاحتياطية خلال ثلاثين يوماً من تبليغه إنهاء خدماته.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الكزبري أن حالات تهرب العاملين من الخدمة هي فردية وبالتالي إصدار مثل هذا القانون هو رسالة على أن الدولة تستوعب كل أبنائها.

كما أصدر الرئيس الأسد القانون رقم ١٥ القاضي بتمديد العلم بالمرسوم التشريعي رقم ٢٨ الصادر في عام ٢٠١٣ والذي نص أنه أجاز لمجلس القضاء الأعلى في الظروف الاستثنائية بناء على طلب وزير العدل أن يقرر نقل الدعاوي من محكمة إلى أخرى ضمن العدلية الواحدة أو من عدلية محافظة لأخرى في حال تعذر النظر فيها من المحكمة المختصة أصلاً والطلب إلى المحاكم والدوائر القضائية والنيابات العامة ترميم الدعاوي التالفة أو المفقودة أو التي يتعذر جلبها.

التموين في ضيافة المحافظ!!

ضمن توجهات الحكومة الجديدة بضرورة العمل الميداني ومتابعة القضايا كافة التي تهم المواطنين ولا سيما المتعلقة بأمور معيشتهم اليومية، عقد في مبنى محافظة دمشق صباح أمس اجتماع حضره وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي ومحافظ دمشق بشر الصبان ناقشوا خلاله واقع الأسواق والأسعار والقضايا التي تهم المواطنين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الاحتكار وقمع الغش وضبط الأسعار وتوفير المواد التموينية والغذائية إلى المواطنين بأقل التكاليف الممكنة وبأسعار مقبولة.

وتمت مناقشة الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المختصة في عملها وإيجاد آليات تنفيذية جديدة بعيدة عن الروتين كدعم عناصر التموين في مدينة دمشق بأعداد إضافية لضبط الأسواق بما فيها سوق اللحوم ومتابعة وضع المسالخ وضبطها والتأكد من اتخاذ كل الإجراءات الصحية فيها، كما تم التعرض إلى صناعة رغيف الخبز وواقع الأفران والعمل على تحسين جودة الرغيف باستمرار.

وأكد المجتمعون ضرورة التنسيق الدائم بين وزارة التموين والتجارة الداخلية وحماية المستهلك ومحافظة دمشق من خلال عقد اجتماعات دورية لبحث جميع الأمور التي تهم المواطنين في حياتهم اليومية.

الطلاق يزداد في السويداء وخاصة عند المتزوجين الشباب

السويداء- عبير صيموعة

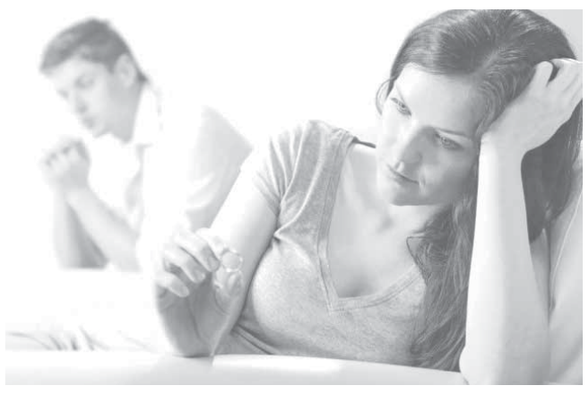

باتت حالات الطلاق المتزايدة في السويداء تسجل ظاهرة يجب الوقوف عندها حيث سجلت الأشهر الستة الأولى من العام الحالي ٣٤٨ حالة طلاق على حين زاد عدد قضايا الطلاق المسجلة في سجلات المحكمة المذهبية في المحافظة وما زالت من دون فصل وعددها نحو ١٧٠٠ قضية، ولعل اللافت في الأمر أن حالات الطلاق التي انتشرت في الفترة الأخيرة كانت لأزواج حديثي الزواج وأعمارهم بين ١٦ و٣٠ سنة حيث أشار عدد من المحامين إلى أنهم أمام كارثة اجتماعية حقيقية وخاصة بوجود أطفال صغار لا يتعدى سن بعضهم الأشهر، مشيرين إلى أن عدم المسؤولية وعدم تقدير رابط الزواج كانا السبب الأول في حالات الطلاق المتزايدة فضلاً عما شكلته وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة من وتس وفيس من خلافات وشقاق وغربة بين الأزواج الشباب، حيث اكتفت إدراج بعض المحامين بقضايا الطلاق ومعظمها لأزواج صغار في السن وحديثي الزواج.

ويشير المحامي وجيه غانم إلى ارتفاع حالات الطلاق وخاصة بين صغار السن من المتزوجين وعزا ذلك إلى التغيير في المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية وتغيير مفاهيم وقيم الأسرة وغياب التربية الصحيحة، جميع تلك الأسباب أدت إلى بروز ظواهر خارج قيم وأخلاقيات مجتمعنا إضافة إلى عدم وجود رادع أخلاقي وديني فضلاً عن وجود أسباب أخرى منها الحالة الاقتصادية والفقر الذي يولد مشاكل زوجية كثيرة تنتهي بالطلاق.

المحامي محمد نصر أكد أن وسائل الاتصال الحديثة تشكل السبب الأكبر في تزايد حالات الطلاق إضافة إلى انفتاح المجتمع غير المنظم والذي أدى إلى ظهور حالات انحلال أخلاقي وعدم تقديس العلاقة الزوجية، على حين أشار أحد المحامين إلى أنه من أكبر الأخطاء في مجتمع السويداء زواج الأقارب الذي شهد أكثر حالات الطلاق، إضافة إلى أن بعض الحالات تعود إلى صغر سن الزوج الذي يعتمد في معيشته وحياته الاقتصادية على الأهل، إضافة إلى عدم التكافؤ بين الزوجين من حيث السن والشهادة العلمية والبيئة الاجتماعية.

بدوره قاضي مذهبية السويداء سميح السبع أشار إلى أن المحكمة المذهبية سجلت حالات طلاق في عام ٢٠١٤ (٤٢٥) حالة وفي عام ٢٠١٥ (٤٢٢) حالة.

ومن ناحية أخرى سجلت حالات الزواج في الأشهر الستة الماضية ١٣٩٦ واقعة، إلا أننا وأمام حالات الطلاق المتزايدة نلاحظ أن حالات الطلاق تشكل ثلث حالات الزواج وهي ظاهرة لابد من الوقوف عندها وخاصة أن وسائل التواصل الحديثة باتت تلعب دوراً أساسياً في ارتفاعها.

مياه شرب عكرة وحريدين ينفي!!

محمود الصالح

نفى المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب في دمشق وريفها المهندس حسام حريدين المعلومات التي تقول «حسب بعض الأهالي» بأن المياه عكرة وقليلة.

وأكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن برنامج التقنين في المدينة والريف لم يتغير ويتم تزويد المياه في مدينة دمشق وريفها بشكل اعتيادي. وأكد حريدين أن المؤسسة وبمتابعة من وزير الموارد تتابع على مدار الساعة برنامج مراقبة التزويد ولا توجد أي اختناقات في توفير المياه.

وعن إشاعة وجود عكارة في مياه الشرب في منطقة المزة نفى المدير العام هذه الإشاعة بشدة مؤكداً أن الشبكة العامة لمياه الشرب في مدينة دمشق خاضعة للتحليل الآلي لحظة بلحظة ولا يوجد ما يشير إلى وجود عكارة أو أي خلل فني في نوعية المياه في الشبكة وهذه القضية تأتي في أولويات عمل المؤسسة وكوادرها الفنية العاملة على مدار الساعة. وعن أسباب طرح مثل هذه الإشاعات عزا حريدين توقعه أن يكون تجار المياه المعبأة في العبوات والتي تشهد كسادا خلال هذه الفترة وخوفا من انتهاء صلاحيتها هم وراء هذه الإشاعة لتصريف المخازين لديهم. وأهاب حريدين بالجميع للاطمئنان إلى سلامة مياه الشرب في جميع مناطق دمشق وريفها.

وعن إغلاق الآبار في منطقة أشرفية صحنايا بين المدير العام أن مديرية الموارد المائية أغلقت ٣ آبار هناك خلال الفترة الماضية بسبب عدم تحقيقها المواصفات والشروط المطلوبة وهذه الآبار لا علاقة لها بالشبكة العامة. وما زالت المياه تصل إلى أشرفية صحنايا وباقي ريف المحافظة وفق برنامج التقنين المعمول به ولا يوجد أي نقص في المياه.

شركة متكاملة للصناعات الدوائية بكلفة ٨ مليارات ل.س

الوطن

أكدت مصادر مطلعة في وزارة الصناعة أن هناك قائمة مشروعات استثمارية جديدة وبرامج قيد التنفيذ سيتم العمل عليها وهي في مرحلة التفاوض مع الدول الصديقة بيلاروسيا وإيران وجنوب إفريقيا والهند.

وذكرت المؤسسة العامة للصناعات الكيمائية أنه وضمن هذه المشروعات وخطة المؤسسة من المقرر أن يكون هناك مشروع لإقامة شركة متكاملة للصناعات الدوائية في منطقة المنطقة الصناعة «أم الزيتون» بالسويداء وقد انتهت المؤسسة من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي تبلغ كلفته ٨ مليارات ليرة.

وبينت المؤسسة أن الهدف من المشروع تأمين مختلف أصناف الأدوية وبمواصفات مقبولة وبأسعار مناسبة إضافة إلى تأمين فرص عمل واستغناء عن استيراد الأدوية والمنتجات الدوائية التي تكلف الكثير كما أن المشروع يسهم في توفير القطع الأجنبي، إضافة إلى أنه يشجع على إقامة صناعات أمامية أي مستلزمات مستحضرات طبية- المواد الأولية وصناعات خلفية كالتعليب والتغليف.. إلخ.

ومن مزايا المشروع أنه يسهم في توفير ثروات مناسبة لتطبيق سياسية الضمان الصحي ورفع مستوى الصحة العامة.

ومن المقرر حسب المؤسسة أن تكون فترة تنفيذ المشروع ٣ سنوات حيث سيتم العمل بالمشروع بطاقة إنتاجية تضم عدة أصناف دوائية «أقراص- كبسول- القطرات- الشراب الجاف والسائل- المرهم- الأمبولات».

وحسب دراسة المشروع تبين أن المعدل الداخلي للمشروع نحو ٣٪ وفترة استيراد رأس المال عامين ونصف العام وتضمنت دراسة الجدوى وحدة معالجة بنية لمعالجة المياه المنصرفة على مشروع ومراعاة مبادئ البيئة المعتمدة في سورية.

ومن جهة أخرى ذكرت الصناعة أن هناك نية للتعاون مع الهند وجنوب إفريقيا لإقامة مشروعات مشتركة لإنتاج الأدوية البشرية نظراً لوجود خبرات لديها في هذا المجال.

إضافة لذلك تم إدراج قائمة مشروعات أخرى من المقترح أيضاً أن تكون ضمن قائمة الفرص الاستثمارية منها: مشروع لتصنيع مكونات وقطع غيار السيارات، ومشروع آخر لإنتاج المحولات والمعدات الكهربائية، إضافة إلى مشروع لإنتاج أبراج التوتر العالي والمتوسط.

ثقة مهزوزة بين التجار والمالية

اعتراضات حول التكاليف للتجار لا تأخذ طريقاً لها بالمالية

ارتفاع الأسعار لا يعني زيادة الأرباح والتجار لا دخل لهم في تذبذب أسعار الصرف

الوطن

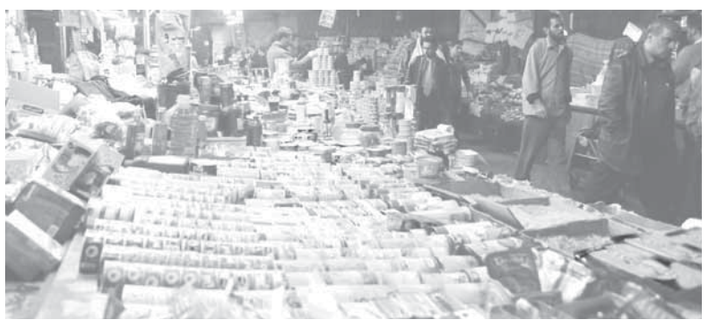

قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع خلال ندوة الأربعاء التجاري حول الضرائب والرسوم أمس في مبنى الغرفة: إن لجان إعادة النظر في وزارة المالية والتابعة للهيئة العامة للضرائب والرسوم لا يستعينون عند فرض ضرائب الدخل المقطوع على الفعاليات التجارية بجميع حلقاتها بمندوبي غرف التجارة ومندوبي المهن المختصة. وأضاف بحضور مدير الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين: إن مكلفي ضرائب الدخل المقطوع يعانون أكثر من مكلفي الضرائب الحقيقية وتتجاهل هذه اللجان حضور هؤلاء المندوبين عند فرض الضرائب على مختلف الفعاليات التجارية.

وأشار القلاع من جانب آخر إلى أن ارتفاع الأسعار لا يعني ارتفاعاً في الأرباح في إشارة منه إلى رفع دوائر المالية لنسب الضرائب المفروضة قياساً إلى ارتفاع رقم الأعمال المتضخم لهذه الفعاليات قائلاً: كذلك إنه ليس للتجار يد في رفع أسعار القطع وإن قرارات رفع أسعار القطع لا تصدر عن غرف التجارة ولا علاقة بالتالي للتجار بتذبذب أسعار الصرف التي تصدر عن مصرف سورية المركزي وفي أوقات قصيرة عملت بلبلة بالسوق ليس لها أول وليس لها آخر حيث لم نعد نعرف على أي أسس نسعر البضائع حيث إن السلعة التي كانت بقيمة ١٠٠ ليرة وأصبحت بقيمة ٦٠٠ ليرة فالخمسمئة ليرة لا تعني ربحاً للتاجر ولا تعد الـ٢٥ ليرة من أصل ٦٠٠ ليرة ربحاً قائلاً: إن هناك انتقالاً غير عادي في أسعار الصرف حيث يضطر أي مستورد إلى استرداد رأس ماله بأسرع وقت ممكن تحسباً لارتفاع أسعار القطع التي لم تساهم فيها السوق السوداء ودعا القلاع إلى اعتماد تكاليف متوازنة حتى يتمكن المكلف من الإيفاء بالتزاماته اتجاه الخزينة العامة مع إدراكنا اليوم لحجم الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة ودعا التجار كذلك إلى عدم اللجوء إلى أسلوب تجزئة الأعمال أو توزيعها بهدف توزيع المخاطر أو الأعباء الضريبية لأن هذا الأسلوب لم يعد له جدوى حيث يكمن الحل في إنشاء شركات محدودة المسؤولية حيث تشكل الضرائب عليها نسباً مرتفعة وهي تعادل أو تقل عن ضرائب الأعمال المجزأة.

مدير الهيئة العامة للضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين شرح آليات عمل لجان إعادة النظر ولجان الطعن ولجان دراسة الضرائب على الفعاليات التجارية باعتماد البيانات والوثائق المطلوبة وأشار في جميع هذه اللجان إلى أن هناك حقوقاً وواجبات على المكلفين وأن الاستفادة والمزايا تصبح كبيرة في حال التزام المكلف بواجباته والمدد الزمنية عبر تقديم بيان سنوي عن أعماله مدعم بالوثائق للشركات والأفراد على السواء وهذه التزامات تحمي المكلفين من غرامات التأخير حيث تلجأ الدوائر المالية وفي حال عدم الالتزام بهذه الواجبات إلى اعتماد الرقم الأعلى في رقم الأعمال خلال السنوات الخمس الأخيرة واعتماده في احتساب الضرائب المترتبة عليهم في حال عدم تقديم البيانات والقيود والكشوف والفواتير وغيرها من الوثائق على هذه الدوائر. ثم تحدث الحسين عن لجنة الطعن ولجنة إعادة النظر وصلاحيات ومهام كل منها حيث تتركز مهام لجنة الطعن على دراسة التكليف فقط وتقر تثبيت أو رفع أو تخفيض مبلغ الضريبة في حالة الاعتراض من المكلف على مبلغ الضريبة واصفاً إياها من أقوى اللجان المالية في وزارة المالية ويمكن لها أن تفسخ التكليف وتعيد دراسته من أوله على حين تقوم لجنة إعادة النظر بدراسة اعتراض المكلف واعتراض الدوائر المالية على السواء، موضحاً أن اعتراض الدوائر المالية نادراً ما يحصل في دمشق وريفها إلا أن اعتراضاتها تكثر في بقية المحافظات، وكشف عن دراسة يتم العمل عليها فيما يخص اعتبار المؤونات والاحتياطيات وخاصة لدى البنوك من النفقات غير المقبولة ضريبياً. وختم الحسين: بوجود ممارسات وأخطاء من طرفي المعادلة التجار والمالية، فردّ التجار مناشدين إياه ابدؤوا من عندكم كي تستوي الأمور وتصطلح.

> القلاع: لجان الضرائب تتجاهل مندوبي غرف التجارة والمهن المختصة
>
> الحسين: هناك ممارسات خاطئة من التجار ومن الدوائر المالية

وتساءل عدد من التجار: متى نخلص من تكليف السنوات السابقة حيث إنها تضر السنوات الحالية وأن المالية لا تأخذ بالاعتراضات التي نقدمها في معظم الحالات وهناك ضرائب مشتريات محلية أعفيت خلال السنوات من ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠١٠ إلا أن دوائر المالية رجعوا إليها عند التكليف عن سنوات سابقة علماً أن هناك سلفاً ضريبية دخلت عن هذه البضائع تم دفعها سابقاً في الجمارك بديلة عن الضرائب المالية استوفيت واليوم ندفع سلفاً مضاعفة عن البضائع، ودعوا من جهة أخرى إلى بناء الثقة بين التجار والمالية.

طرطوس تدرس إنشاء مدرسة خاصة يعود ريعها لأبناء الشهداء

طرطوس- الوطن

طالب أعضاء مجلس محافظة طرطوس بإجراء عمليات رش ومكافحة الحشرات من مجلس مدينة طرطوس والعمل على زيادة الاهتمام بواقع نظافة الشوارع ورش الحاويات بالمواد اللازمة لإزالة الروائح الكريهة خاصة في فصل الصيف إضافة إلى توضيح حجم الإيرادات المالية التي تعود للمجلس جراء الاستثمار السياحي للكورنيش البحري إضافة إلى توضيح آلية منح التراخيص من المجلس للمحلات والأكشاك والمطاعم على الكورنيش البحري أيضاً.

ودعا الأعضاء في دورتهم العادية الرابعة للعام الحالي إلى البحث عن مشاريع أكثر جدوى لمصلحة ذوي الشهداء والجرحى وتأمين المزيد من أجهزة كشف المتفجرات مطالبين بمناقشة عدد من الكتب منها رصد الاعتماد المالي اللازم لاستكمال أعمال الكشف التقديري لمشروع وصلات صرف صحي في قريتي اسقبلة والتون المرقب بريف بانياس إضافة إلى رصد الاعتماد اللازم لتصفية مشروع الكورنيش الجنوبي بمدينة صافيتا وطلب تخصيص بلدية ميعار شاكر بمبلغ/٨٠٠/ ألف ليرة سورية لتعبيد وتزفيت وصلة طريق تنظيمي وتمويل مشروع تنفيذ وتعبيد وتزفيت حارة النبع بقرية حدادة التابعة لريف القدموس وتنفيذ طريق مقبرة القرية في العصفونية.

وأشار المهندس ياسر ديب رئيس المجلس إلى تخصيص مبلغ /٢٢٥/ مليون ليرة سورية لتنفيذ مشاريع لمصلحة المجلس منها دراسة مشروع لإقامة مدرسة خاصة يعود ريعها لأسر الشهداء ومشروع آخر لإقامة سوق هال في بلدة الصفصافة إضافة إلى تخصيص المجلس بقطعة أرض من مجلس مدينة طرطوس للاستثمار مقابل دفع كامل ثمن الأرض لمجلس المدينة.